

## الفصل الثالث عشر

### صلاة الجماعة

- ١- فضلتها.
- ٢- حكمها.
- ٣- بم تنعقد؟
- ٤- من الذين تصح إمامتهم؟
- ٥- الأحق بالإمامة.
- ٦- شروط صحة الإقداء، وترتيب الصفوف.
- ٧- متى يسقط عن المصلي حضور الجماعة؟



## ١- فَضْلُهَا:

وَرَدَتْ فِي فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ أَحَادِيثٌ مُتَعَدِّدَةٌ، مِنْهَا: مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ - أَيْ: الْفَرْدِ - بِسَبْعِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً".

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَضَعُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَخُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ - مَا لَمْ يُحَدِّثْ -: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرَ الصَّلَاةَ".

## ٢- حُكْمُهَا:

وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ<sup>(١)</sup> مُؤَكَّدَةٌ يَأْتُمُ تَارِكُهَا، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ حَذَرَ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي شَأْنِهَا، وَمِنَ التَّقْصِيرِ فِيهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَدَائِهَا، تَحْذِيرًا شَدِيدًا. وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِحَطْبٍ فَيُحْتَطَبَ - أَيْ: فَيُجْمَعُ - ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ بِهَا، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رِجَالٍ - يَتَخَلَّفُونَ عَنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ - فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ".

(١) الْحَنَابِلَةُ قَالُوا: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَكُونُ وَاجِبَةً وَجُوبًا عَيْنِيًّا فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ قَادِرٍ عَلَى أَدَائِهَا.

فَهَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِيهِ مَا فِيهِ مِنَ التَّهْدِيدِ الشَّدِيدِ لِمَنْ يَتَخَلَّفُونَ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مَعَ قُدْرَتِهِمْ عَلَى أَدَائِهَا.

٣- بِمَ تَنْعَقِدُ؟:

تَحَقَّقْ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ مَعَ الْإِمَامِ فَأَكْثَرَ، سَوَاءَ أَكَانَ هَذَا الْوَاحِدُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا<sup>(١)</sup> مُمَيِّزًا. فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: "الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ". وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَصَاحِبِهِ: "فَلْيُؤْذَنَ أَحَدُكُمَا وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرُكُمَا".

وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَيَّ هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ؟" فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى مَعَهُ.

٤- مِنَ الَّذِينَ تَصِحُّ إِمَامَتُهُمْ؟:

يَجِبُ فِيمَنْ يُصَلِّي إِمَامًا بغيرِهِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةٌ غَيْرِ الْمُسْلِمِ، وَأَنْ يَكُونَ<sup>(٢)</sup> بِالْغَا، فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ، وَلَكِنْ يَحُوزُ إِمَامَةَ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ لِلْبَالِغِ فِي النُّوَافِلِ<sup>(٣)</sup> وَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا، فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْمَخْسُونِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَكَرًا، فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ لِلرِّجَالِ، فَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: "لَا تَوْمَنُ امْرَأَةٌ

(١) الْحَنَابِلَةُ قَالُوا: لَا تَحَقَّقُ الْجَمَاعَةُ بِالصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ وَخَدَهُ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ وَتَحَقَّقُ فِي النَّفْلِ.

وَالْمَالِكِيَّةُ قَالُوا: لَا تَحَقَّقُ الْجَمَاعَةُ بِإِمَامِ وَصَبِيٍّ فَقَطْ، وَلِذَلِكَ يُنْدَبُ لِمَنْ صَلَّى إِمَامًا بِصَبِيٍّ وَحْدَهُ أَنْ يَعِيدَ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ.

(٢) الشَّافِعِيَّةُ قَالُوا: يَحُوزُ اقْتِدَاءُ الْبَالِغِ بِالصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ فِي الْفَرَضِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِالْغَا.

(٣) الْحَنَفِيَّةُ قَالُوا: لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْبَالِغِ بِالصَّبِيِّ مُطْلَقًا لَا فِي الْفَرَضِ وَلَا فِي النَّفْلِ.

رَجُلًا، أَمَا إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ لِنِسَاءٍ مِثْلِهَا فَإِنَّهَا صَحِيحَةٌ<sup>(١)</sup>، وَتَقِفُ فِي الصَّفِّ بَيْنَهُنَّ فَإِنَّهُ أُسْتَرُ لَهَا.

وَأَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ حَافِظًا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَا تَصَحَّحَ بِهِ الصَّلَاةُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامَ الَّذِي يُصَلِّي بِالنَّاسِ غَيْرَ حَافِظٍ لِمَا تَصَحَّحَ بِهِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ.

وَأَنْ يَكُونَ سَلِيمًا مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي وَجُودُهَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ كَالرُّعَافِ الدَّائِمِ، وَسَلْسِ الْبَوْلِ الدَّائِمِ، وَانْفِلَاتِ الرِّيحِ الْمُسْتَمِرِّ.

وَأَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مُسْتَوْفِيًا لِشُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ، كَسْتِرِ الْعَوْرَةِ، وَالطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ. فَإِذَا صَلَّى مَنْ هُوَ فَاقِدٌ لِشُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ إِمَامًا فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ سِوَاءَ أَكَانَ عَامِدًا أَمْ نَاسِيًا، وَإِذَا عَلِمَ الْمَأْمُومُونَ خَلْفَهُ بِذَلِكَ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُعِيدُوا الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّوْهَا خَلْفَهُ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْإِمَامَةَ أَمَانَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامَ الَّذِي يَوْمُ النَّاسَ مَعْرُوفًا بِالِاسْتِقَامَةِ وَبِالْمَعْرِفَةِ لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ. فِيفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ".

## ٥- الْأَحْقُ بِالْإِمَامَةِ:

أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ أَحْفَظُهُمْ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَأَفْقَهُهُمْ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَحْسَنُهُمْ تِلَاوَةً، وَأَكْبَرُهُمْ سِنًا. وَإِذَا وُجِدَ الْوَالِي، فَهُوَ أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا وُجِدَ الْإِمَامُ الرَّائِبُ وَالْمُكَلَّفُ بِالْإِمَامَةِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ مُتَعَدَّدَةٌ تُوَضِّحُ مَنْ

(١) الْمَالِكِيُّ قَالُوا: لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ إِمَامًا فِي الصَّلَاةِ لَا لِلرِّجَالِ وَلَا لِلنِّسَاءِ، لَا فِي فَرْضٍ وَلَا فِي نَفْلِ، لِأَنَّ الذَّكُورَةَ شَرْطٌ فِي الْإِمَامِ مُطْلَقًا مَهْمَا كَانَ الْمَأْمُومُ.

هُوَ الْأَحَقُّ بِإِمَامَةِ النَّاسِ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤْمَهُمْ أَحَدُهُمْ. وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ"، أَيْ: أَكْثَرُهُمْ حِفْظًا لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا. وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ"، أَيْ: لَا يَقْعُدُ عَلَى الْمَكَانِ الْخَاصِّ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَمِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَقِفَ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مَعَ تَأْخُرِهِ عَنِ الْإِمَامِ قَلِيلًا، فَإِذَا كَانَ الْمَأْمُومُونَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَقَفُوا خَلْفَ الْإِمَامِ وَكَانَ هُوَ فِي وَسْطِهِمْ. فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: "قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَنَهَانِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُ لِي فَصَفَّنَا خَلْفَهُ".

وَإِذَا صَلَّى رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ فَعَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ خَلْفَهُ، فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَائِشَةُ مَعَنَا تُصَلِّي خَلْفَنَا.

## ٦- شُرُوطُ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ، وَتَرْتِيبُ الصُّفُوفِ:

الْمَأْمُومُ الَّذِي يُصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ شُرُوطٌ مِنْ أَمَّهَا:

(أ) أَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ الْاِقْتِدَاءَ بِإِمَامِهِ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يُصَلِّيهَا خَلْفَهُ.

(ب) أَلَّا يَقْدَمَ الْمَأْمُومُ عَلَى إِمَامِهِ. وَيُبَاحُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ، فَإِنْ كَانَ فِي جِهَتِهِ وَجَبَ الْأَ

يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ". وَمِنْ شَأْنِ التَّابِعِ أَلَّا يَتَقَدَّمَ عَلَى مَتَّبِعِهِ لَا فِي الْفِعْلِ وَلَا فِي الْمَكَانِ.

(ج) أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ مُتَمَكِّنًا مِنْ ضَبْطِ أَعْمَالِ الْإِمَامِ عَنْ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ السَّمَاعِ، حَتَّى وَلَوْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا، مَا دَامَ الْمَأْمُومُ عَالِمًا بِأَعْمَالِ إِمَامِهِ وَبِتَقْلِيدِهِ مِنْ رُكْنٍ إِلَى رُكْنٍ.

(د) أَلَّا يَسْبِقَ الْمَأْمُومُ إِمَامَهُ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ أَنْ يُكَبِّرَ بَعْدَ تَكْبِيرِ إِمَامِهِ، وَأَنْ يَرُكَّعَ بَعْدَ رُكُوعِهِ، وَأَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ سُجُودِهِ، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْدَ سَلَامِهِ. فَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: "إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ فَكَبِّرُوا، وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ. وَإِذَا رُكَّعَ فَارُكَّعُوا، وَلَا تَرُكَّعُوا حَتَّى يَرُكَّعَ. وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ. وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ".

(هـ) أَلَّا يَكُونَ الْمَأْمُومُ أَعْلَى حَالًا مِنَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ، بَلْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ أَقْلٌ مِنْهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ. فَمَثَلًا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِ الْأَعْذَارِ، يَتِمًّا الْإِمَامُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَعْذَارِ الْمُصَابِينَ بِسَلْسِ الْبَوْلِ أَوْ بِانْفِلَاتِ الرِّيحِ. كَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَدِّي الصَّلَاةَ بِكُلِّ أَقْوَالِهَا وَأَعْمَالِهَا وَرُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا، وَالْإِمَامُ لَا يَسْتَطِيعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

كَمَا لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ الَّذِي يُصَلِّي فَرَضًا، بِالْإِمَامِ الَّذِي يُصَلِّي (١) نَافِلَةً، وَلَكِنْ يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ الَّذِي يُصَلِّي نَافِلَةً بِالْإِمَامِ الَّذِي يُصَلِّي فَرَضًا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ أَقْوَى حَالًا مِنَ الْمَأْمُومِ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَصَلِّي الْمَأْمُومُ الْمُتَوَضِّئُ خَلْفَ الْإِمَامِ الْمُتِمِّمِ.

(١) الشَّافِعِيَّةُ قَالُوا: يَحُوزُ أَنْ يَقْتَدِيَ الْمَأْمُومُ الَّذِي يُصَلِّي فَرَضًا بِالْإِمَامِ الَّذِي يُصَلِّي نَافِلَةً.

(و) ألا تكون صلاة المأموم غير متجددة مع صلاة الإمام، بمعنى أنه لا يصح اقتداء من يصلي الظهر بالإمام الذي يصلي العصر، لاختلاف الفرضين<sup>(١)</sup>.

هذا، ويستحب للإمام أن يأمر بتسوية الصفوف وسد الخلل قبل الدخول في الصلاة. ففي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل علينا بوجهه قبل أن يكبر فيقول: "تراصوا، واعتدلوا، وسوا صفوفكم فإن تسوية الصف من تمام الصلاة"، وفي حديث آخر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول: "أتموا الصف الأول ثم الذي يليه فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر".

#### ٧- متى يسقط عن المصلي حضور الجماعة:

ويسقط عن المصلي حضور الجماعة عند حدوث البرد الشديد، والمطر الغزير، والريح العاصفة، والوحل الذي يتأذى من يمشي فيه، والمرض الذي يشق معه حضور الجماعة، والخوف من عدو ظالم قد يعتدي على الإنسان في نفسه أو أمواله، وما يشبه ذلك من الضرورات التي تحول بين الإنسان وبين حضور صلاة الجماعة. ففي صحيح البخاري ومسلم عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر المنادي فينادي بالصلاة ينادي: صلوا في رحالكم في الليلة الباردة، وفي الليلة المطيرة في السفر.

وهذا كله يدل على سماحة الإسلام وتيسره، وصدق الله إذ يقول:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٥].

(١) الشافعية قالوا: يصح الاقتداء بكل من صحت صلاته، فتصح صلاة من يصلي الظهر خلف من يصلي العصر.